SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

التقرير السنوي

لحالة الاحتجاز/الاعتقال التعسفي في سوريا

تسجيل ما لا يقل عن

2623

حالة احتجاز تعسفي

في عام 2024 منها **349**

في كانون الأول/ديسمبر

مع فتح مراكز الاحتجاز التابعة لنظام الأسد والإفراج عن المعتقلين لديه، نُجدد الدعوة لجميع الأطراف التي ما زالت تحتجز أفراداً على خلفية الرأي أو النزاع في سوريا إلى إطلاق سراحهم فوراً

السبت 4 كانون الثاني 2025

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M250102

المحتوى:

أولاً: خلفية عن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في سوريا 1

ثانياً: منهجية التقرير..... 3

ثالثاً: حصيلة حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والإفراج في سوريا في عام 2024
وفي كانون الأول/ديسمبر..... 4

رابعاً: أبرز أنماط عمليات الاحتجاز التعسفي والإفراج لدى أطراف النزاع في سوريا في عام 2024
وفي كانون الأول/ديسمبر..... 9

خامساً: رؤية وعمل الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في قضية المعتقلين والمختفين قسرياً محلياً ودولياً..... 18

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات..... 20

أولاً: خلفية عن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في سوريا:

عمليات الاحتجاز التعسفي كانت من أولى الانتهاكات التي بدأ نظام بشار الأسد ممارستها ضد المدنيين منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/مارس 2011. مع توسع هذا الحراك وامتداد المظاهرات المطالبة بالتغيير السياسي في مختلف المحافظات السورية، تصاعدت هذه الممارسات بشكل كبير خلال سنوات النزاع. غالباً ما كانت آليات الاحتجاز تتم بطريقة مشابهة لعمليات الخطف، إذ جرت دون مذكرات قضائية، واعتمدت على نشرات أمنية تصدرها الأجهزة الأمنية.

تشير قاعدة بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ 73% من حالات الاحتجاز التعسفي تتحول لاحقاً إلى اختفاء قسري. كما يتحمل نظام بشار الأسد مسؤولية 88 % من مجمل حالات الاعتقال التعسفي الموثَّقة. هذه الممارسات المستمرة ساهمت في تحويل الاختفاء القسري إلى ظاهرة واسعة، لتصبح سوريا واحدة من أسوأ الدول على مستوى العالم من حيث إخفاء مواطنيها قسراً.

الاحتجاز التعسفي يترافق مع انتهاكات أخرى تشمل الاختفاء القسري، التعذيب، والمحاكمات الاستثنائية التي غالباً ما تكون سريعة وسرية.

نظام بشار الأسد يتمتع بسلطة مطلقة على السلطتين التشريعية والقضائية، مما مكنه من إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأيضاً الدستور السوري لعام 2012. من أبرز هذه التشريعات قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012، الذي يُستخدم لمحاكمة معظم المعتقلين. بالإضافة إلى ذلك، يُحاكم المعتقلون وفق قوانين تتعلق بأمن الدولة والأمن القومي الموجودة في قانون العقوبات العام وتعديلاته لعام 2022، إلى جانب قانون العقوبات العسكري وقانون مكافحة الجريمة المعلوماتية.

توظف هذه التشريعات عبر محاكم استثنائية مثل محكمة قضايا الإرهاب، التي أُبرزت في تقارير حقوقية كمثال على التوحش القانوني الذي تستخدمه السلطات لتصفية الخصوم السياسيين وملاحقة المدنيين. إلى جانب محكمة الميدان العسكرية، التي كانت واحدة من أسوأ المحاكم الجزائية الاستثنائية في تاريخ سوريا، استخدمت هذه المحاكم كأدوات قتل وإخفاء للمعارضين والنشطاء. ورغم إلغائها بمرسوم تشريعي في 2023، إلا أنَّ آثار أحكامها ما زالت مستمرة، وما زالت القضايا المحالة إليها تُحال للقضاء العسكري الذي لا يقل سوءاً في محاكمة المعتقلين وفق قانون العقوبات العسكري لعام 1950 وتعديلاته.

إضافةً إلى ذلك، قام نظام الأسد بشرعنة جريمة التعذيب، رغم أنَّ الدستور السوري الحالي يحظر الاعتقال التعسفي والتعذيب وفقاً للمادة 53، وينص قانون العقوبات العام في المادة 391 على الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات لكل من يستخدم العنف أثناء التحقيق. ومع ذلك، توجد نصوص قانونية تتعارض بشكل واضح مع هذه المواد، بما في ذلك القانون رقم /16/ لعام 2022 لتجريم التعذيب، الذي أشرنا في تقرير سابق إلى وجود خلل في تطبيقه، يعزز الإفلات من العقاب ويعكس عدم فعالية النظام التشريعي في مواجهة التعذيب.

ممارسات أطراف النزاع الأخرى:

بيانات الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تشير إلى أنَّ جميع أطراف النزاع، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية، هيئة تحرير الشام، تنظيم داعش، وفصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني، قد شاركت في ممارسة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري كوسيلة لردع المجتمع وتعزيز السيطرة، رغم أنَّ وتيرة هذه الممارسات تختلف عن نظام بشار الأسد. هذه الانتهاكات تعد خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإذا ارتكبت في سياق النزاع المسلح، فإنَّها تشكل أيضاً انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

نواصل في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تحديث وتصنيف بيانات هذه الانتهاكات بشكل مستمر، ونعكسها في تقاريرنا السنوية حول الاختفاء القسري والتعذيب. هذه التقارير تسلّط الضوء على التأثيرات السلبية الواسعة التي تخلفها هذه الممارسات، والتي تترجم إلى معاناة إنسانية كبيرة، بالإضافة إلى خلق فجوة متزايدة بين الضحايا من جهة وغياب المحاسبة الجدية من جهة أخرى.

شهد عام 2024 تحولات جذرية في المشهد السياسي السوري، بسقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، وذلك بعد التغيير الكبير في واقع السيطرة العسكرية إثر إطلاق إدارة العمليات العسكرية عملية "ردع العدوان" في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، التي أدت الى استعادة السيطرة على مدن كانت تحت سيطرة نظام الأسد، وذلك بدءاً من 29 تشرين الثاني/نوفمبر عندما سيطرت على حلب، ثم حماة في 5 كانون الأول/ديسمبر، تلتهما حمص في 7 كانون الأول/ديسمبر، ودمشق في 8 كانون الأول/ ديسمبر؛ ما دفع بشار الأسد للهروب الى روسيا.

يُعدّ هذا التقرير الوثيقة الأخيرة التي ترصد عمليات الاحتجاز والاعتقال التي نفذها نظام الأسد السابق قبل انهياره في عام 2024.

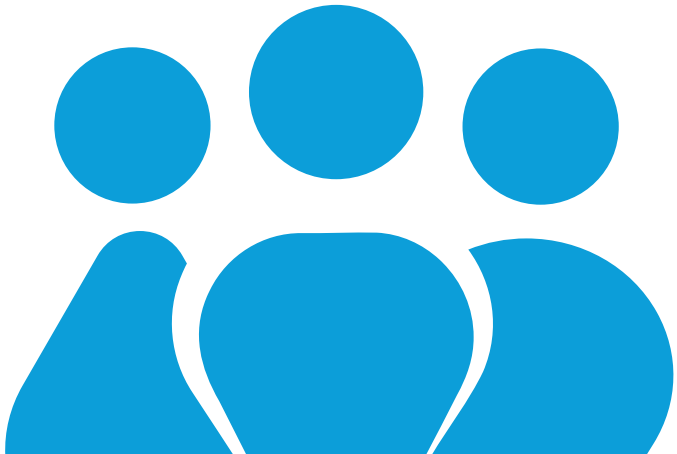

ثانياً: منهجية التقرير:

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تصدر منذ سنوات تقارير شهرية إحصائية وتحليلية توثق حالات الاحتجاز التعسفي في سوريا. يغطي هذا التقرير عمليات الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري، والإفراج من مراكز الاحتجاز خلال عام 2024 وفي كانون الأول/ديسمبر 2024. يعتمد التقرير على بيانات تم جمعها من قبل الفريق الميداني للشَّبكة، باستخدام مصادر متنوعة تشمل الشهود، النشطاء المحليين، الضحايا، وذويهم. تلتزم الشَّبكة بإجراءات توثيق دقيقة، مع تحديث البيانات باستمرار لضمان المصداقية والدقة، ويتم تصنيف الانتهاكات وفق استمارات، شهادات، مقابلات، أرشفة، وتقارير في قاعدة البيانات الخاصة بالشَّبكة.

تعتمد الشَّبكة معايير دولية صارمة لتحديد حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، مستندة إلى القوانين الدولية ذات الصلة ومبادئ الأمم المتحدة الخاصة بهذا النوع من الانتهاكات. نعتمد في تعريف الاحتجاز التعسفي على المعايير الخمسة المعتمدة من قبل الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي لدى الأمم المتحدة. أما تعريف الاختفاء القسري، فهو مستند إلى الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 47/133 المؤرَّخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1992.

استثناءات:

- لا يشمل التقرير حالات الخطف التي لم يتم تحديد الجهة المسؤولة عنها. يتم تسجيلها ضمن قاعدة بيانات الشَّبكة وتُتابع في تقارير خاصة.
- لا تتضمن الإحصائيات الأشخاص المحتجزين بسبب جرائم جنائية مثل القتل والسرقة والمخدرات، أو القضايا غير المتعلقة بالنزاع المسلح أو النشاط المعارض.

في هذا التقرير، نقوم بتوزيع بيانات الاحتجاز وفقاً لأطراف النزاع: قوات نظام الأسد، قوات سوريا الديمقراطية، فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني، وهيئة تحرير الشام. ويتم تصنيف حالات الاعتقال حسب الموقع الجغرافي وليس المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، مع التفريق بين البالغين، الأطفال، الإناث، والذكور. يعرض التقرير أيضاً مخططات بيانية تراكمية توضح تطور حالات الاعتقال على مدار العام، مما يسمح بإجراء مقارنات دقيقة حول تصاعد أو انخفاض هذه العمليات. كما يقدم التقرير تحليلاً لعمليات الإفراج التي تمت خلال الفترة الزمنية نفسها، مع تصنيفها حسب الخلفيات والسياقات.

لقد حرصنا في الشَّبكة دائماً على أنسنة الإحصائيات، من خلال إبراز حالات فردية بارزة ضمن التقارير، ولكن نظراً للتهديدات والملاحقات التي قد يتعرض لها الضحايا أو ذووهم، نلجأ في كثير من الأحيان إلى الامتناع عن ذكر بعض التفاصيل للحفاظ على خصوصيتهم وأمانهم.

يقدم التقرير أيضاً تحليلاً للأنماط التي اتبعتها أطراف النزاع في تنفيذ عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، بناءً على خبرة الشَّبكة الممتدة لأكثر من 13 عاماً في مراقبة هذه العمليات. يتضمن التقرير أيضاً إشارات للقوانين والمراسيم التي أصدرتها أطراف النزاع فيما يتعلق بهذه القضايا.

كما نؤكد على أنَّ الفترة التي تلت سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، قد شهدت تحديات إضافية في عمليات الرصد بسبب المتغيرات الميدانية الواسعة، مما تطلب تكثيف الجهود لضمان استمرار جمع البيانات وتحليلها بدقة وموضوعية. سيتم استعراض هذه التحولات وانعكاساتها بشكل مفصل في التقارير القادمة.

نظراً لسعة حجم الانتهاكات وصعوبات التوثيق الاستثنائية، يمثل ما ورد في هذا التَّقرير الحد الأدنى من الانتهاكات الموثَّقة، مع تأكيدنا على أنَّ الإحصائيات الحقيقية قد تكون أكبر بكثير.

ثالثاً: حصيلة حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والإفراج في سوريا في عام 2024 وفي كانون الأول/ديسمبر 2024:

ألف: حصيلة حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في عام 2024:

وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **2623 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاز** في عام 2024، بينهم 124 طفلاً، و72 سيدة (أنثى بالغة)، وقد تحوّل **1084** منهم إلى مختفين قسرياً.

تتوزع حصيلة حالات الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2024 على النحو التالي:

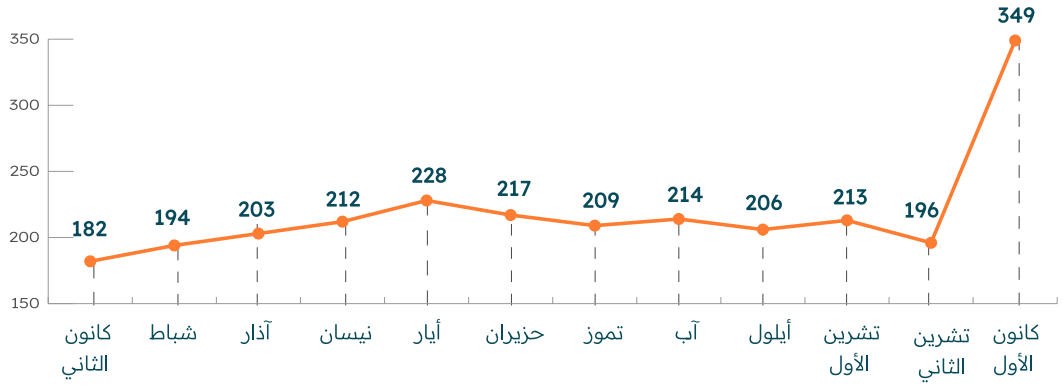

يُظهر الرسم البياني السابق ارتفاع حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في كانون الأول/ ديسمبر، ويعود ذلك إلى قيام قوات نظام الأسد بحملات دهم واعتقال واسعة استهدفت المدنيين من فئة الشباب واليافعين لتجنيدهم في صفوفه مع بدء إطلاق عملية ردع العدوان التي أطلقتها إدارة العمليات العسكرية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر. ثم في أيار/مايو ثم حزيران/يونيو بسبب قيام قوات نظام الأسد بعمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت أشخاصاً تم ترحيلهم قسرياً من لبنان بعد قيام الجيش اللبناني بحملات دهم واعتقال استهدفت اللاجئين السوريين، وترحيلهم إلى الحدود السورية اللبنانية، إلى جانب قيام قوات سوريا الديمقراطية بعمليات اعتقال بهدف التجنيد القسري في مناطق سيطرتها.

توزّعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز الموثّقة في عام 2024 حسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

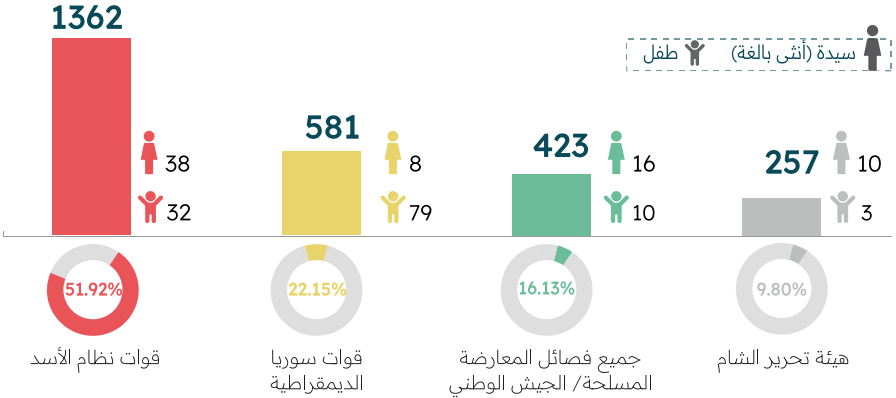

- **ألف: قوات نظام الأسد:** 1362، بينهم 32 طفلاً، و38 سيدة، أُفرج عن 1239 منهم، وتحوَّل 123 إلى مختفين قسرياً.
- **باء: هيئة تحرير الشام:** 257، بينهم 3 أطفال، و10 سيدات، أُفرج عن 65 منهم، وتحوَّل 192 إلى مختفين قسرياً.
- **تاء: جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 423، بينهم 10 أطفال، و16 سيدة، أُفرج عن 122 منهم، وتحوَّل 301 إلى مختفين قسرياً.
- **ثاء: قوات سوريا الديمقراطية:** 581، بينهم 79 طفلاً، و8 سيدات، أُفرج عن 113 منهم، وتحوَّل 468 إلى مختفين قسرياً.

توزعت حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي/ الاحتجاز الموثَّقة في عام 2024 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة حسب المحافظات السورية على النحو التالي:

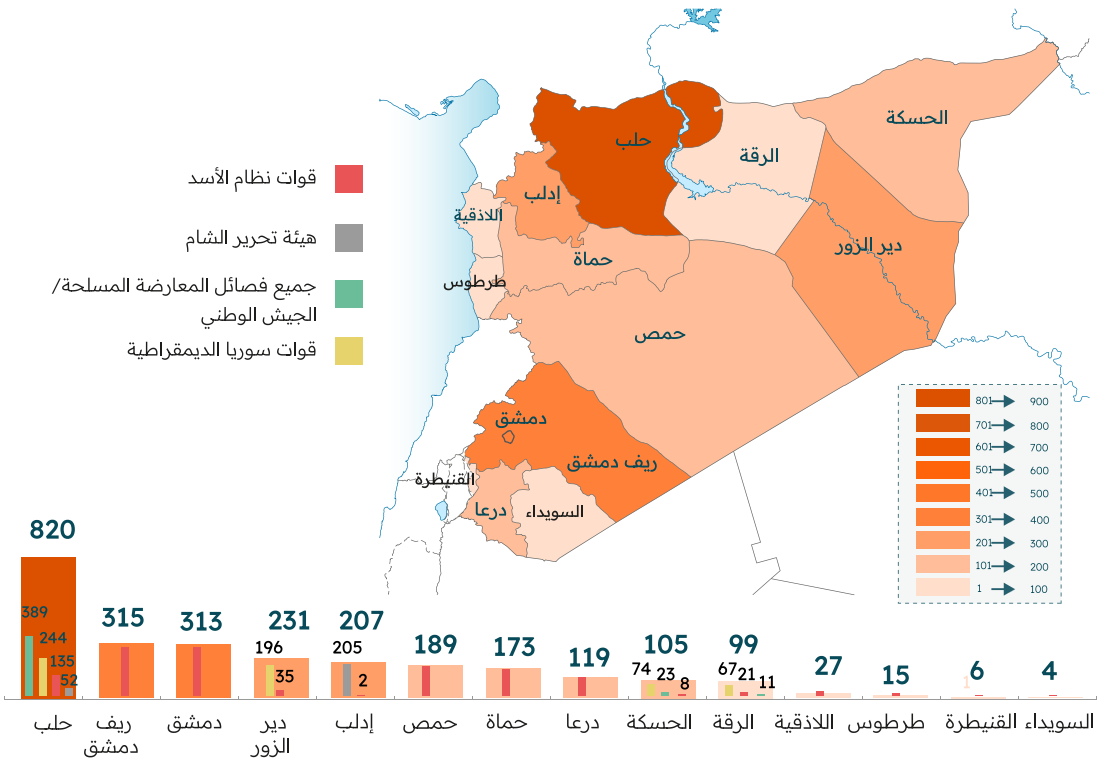

تُظهر الخريطة السابقة أنَّ الحصيلة الأعلى لحالات الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز كانت من نصيب محافظة حلب، تليها محافظة ريف دمشق، تليها دمشق، تليها محافظة دير الزور، تليها محافظة إدلب، ثم حمص، ثم حماة.

باء: حصيلة عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز في عام 2024:

وثّقت الشّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **25910 حالات إفراج** من مراكز الاحتجاز المختلفة في عام 2024، بينهم 119 طفلاً و1752 سيدة.

توزّعت حصيلة حالات الإفراج من مراكز الاحتجاز الموثّقة في عام 2024 حسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **ألف: قوات نظام الأسد:** 24394، بينهم 98 طفلاً، 1742 سيدة.
- **باء: هيئة تحرير الشام:** 151، بينهم 3 أطفال.
- **تاء: جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 667، بينهم 5 أطفال، و10 سيدات.
- **ثاء: قوات سوريا الديمقراطية:** 698، بينهم 13 طفلاً.

مخطط بياني يظهر مقارنة بين حصيلة حالات الاحتجاز التعسفي وحالات الإفراج من مراكز الاحتجاز لدى أطراف النزاع في عام 2024:

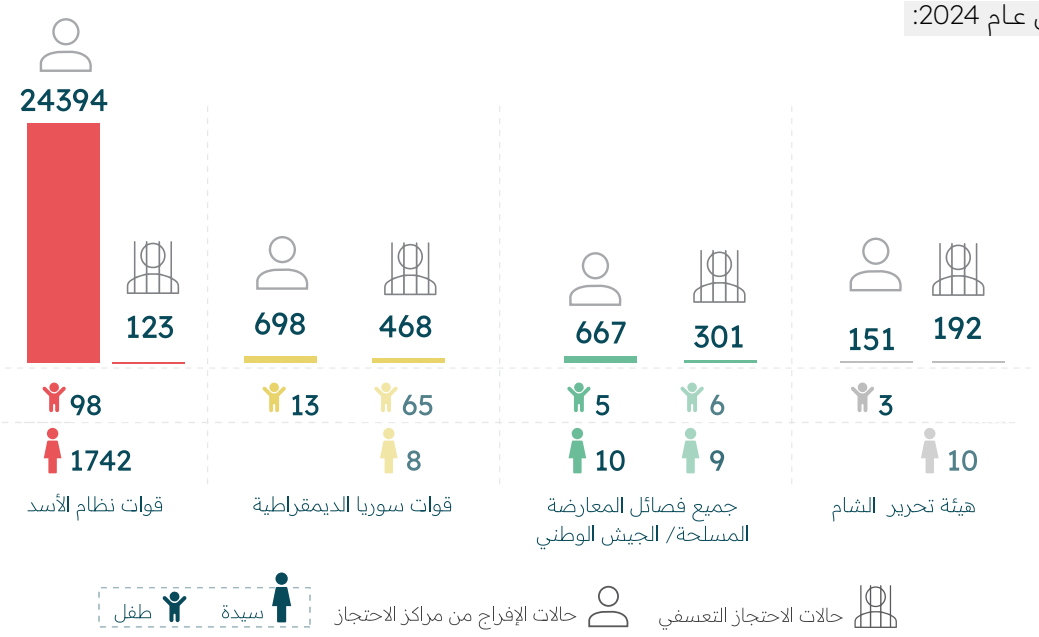

تُظهر المقارنة السابقة أنَّ حالات الإفراج تفوق حالات الاحتجاز التعسفي من مراكز الاحتجاز. جاء ذلك بعد إطلاق إدارة العمليات العسكرية عملية "ردع العدوان" في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والتي أسفرت عن استعادة السيطرة على المدن الخاضعة لسيطرة نظام الأسد. تزامن ذلك مع فتح السجون والفروع الأمنية مباشرة، حيث تم إطلاق سراح جميع المعتقلين. إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين في بعض مراكز الاحتجاز لدى قوات سوريا الديمقراطية وفصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.

تاء: حصيلة حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في كانون الأول/ديسمبر:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **349 حالة** اعتقال تعسفي/ احتجاز في كانون الأول/ ديسمبر 2024، بينهم 15 طفلاً و14 سيدة، وقد تحوَّل 197 منهم إلى مختفين قسرياً.

توزَّعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز الموثَّقة في كانون الأول/ديسمبر حسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **ألف: قوات نظام الأسد:** 251، بينهم 9 أطفالٍ و4 سيدات، أُفرج عن 128 منهم، وتحوَّل 123 إلى مختفين قسرياً.
- **باء: هيئة تحرير الشام:** 19، بينهم 10 سيدات، أُفرج عن 4 منهم، وتحوَّل 15 إلى مختفين قسرياً.
- **تاء: جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 28، أُفرج عن 11 منهم، وتحوَّل 17 إلى مختفين قسرياً.
- **ثاء: قوات سوريا الديمقراطية:** 51، بينهم 6 أطفالٍ، أُفرج عن 9 منهم، وتحوَّل 42 إلى مختفين قسرياً.

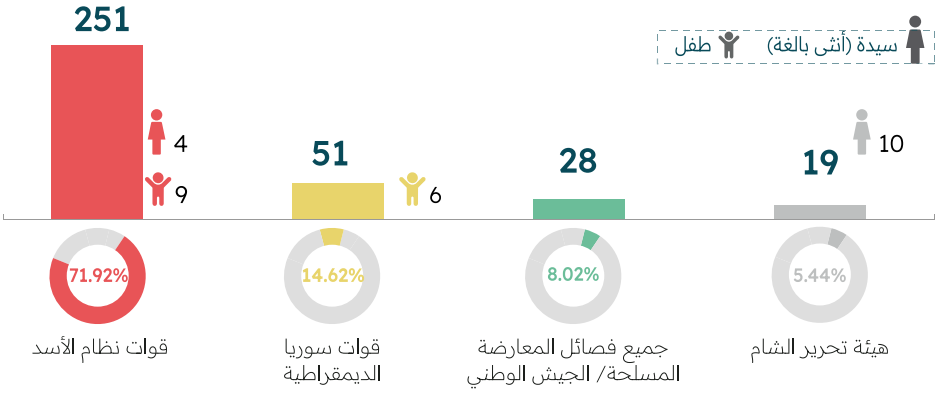

توزعت حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي/ الاحتجاز الموثَّقة في كانون الأول/ديسمبر على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة حسب المحافظات السورية على النحو التالي:

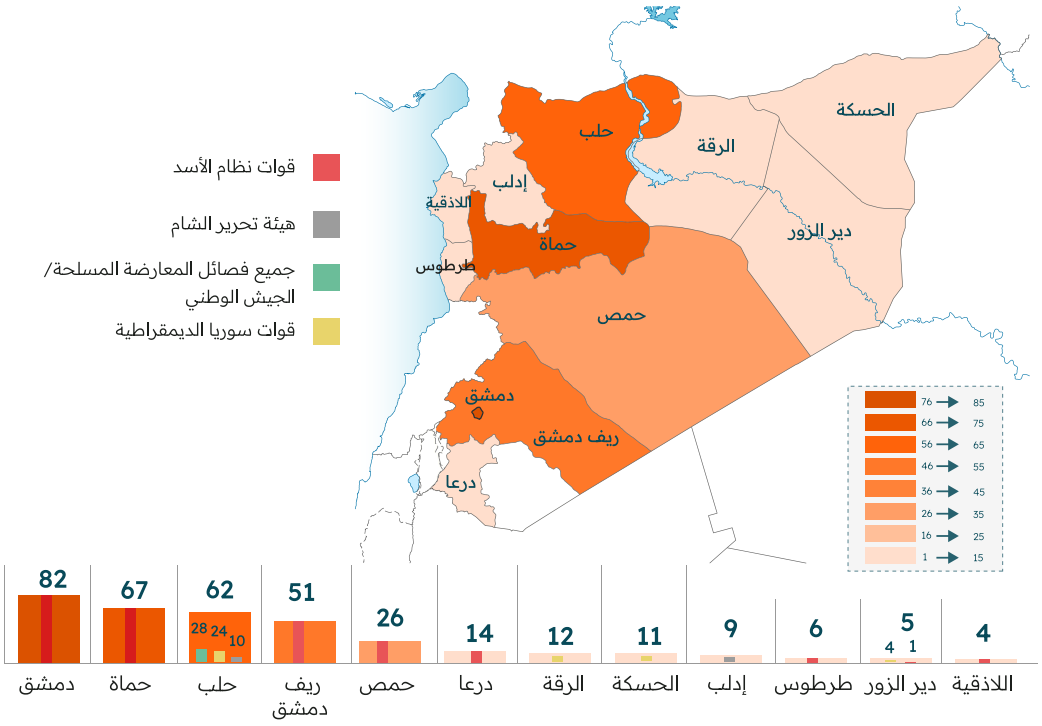

تُظهر الخريطة السابقة أنَّ الحصيلة الأعلى لحالات الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز كانت من نصيب محافظة دمشق، تليها ريف دمشق، تليها حماة، تليها محافظة حلب، تليها محافظة حمص، ثم درعا.

ثاء: حصيلة عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز في كانون الأول/ديسمبر 2024:

وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن **24973 حالة إفراج** من مراكز الاحتجاز المختلفة في كانون الأول/ديسمبر 2024، بينهم 74 طفلاً و1721 سيدة.

توزَّعت حصيلة حالات الإفراج من مراكز الاحتجاز الموثَّقة في كانون الأول/ديسمبر 2024 حسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- **ألف: قوات نظام الأسد:** 24200 شخص، بينهم 74 طفلاً و1721 سيدة.
- **باء: هيئة تحرير الشام:** 6.
- **تاء: جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:** 511 شخصاً.
- **ثاء: قوات سوريا الديمقراطية:** 256 شخصاً.

مخطط بياني يظهر مقارنة بين حصيلة حالات الاحتجاز التعسفي وحالات الإفراج من مراكز الاحتجاز لدى أطراف النزاع في كانون الأول/ديسمبر 2024:

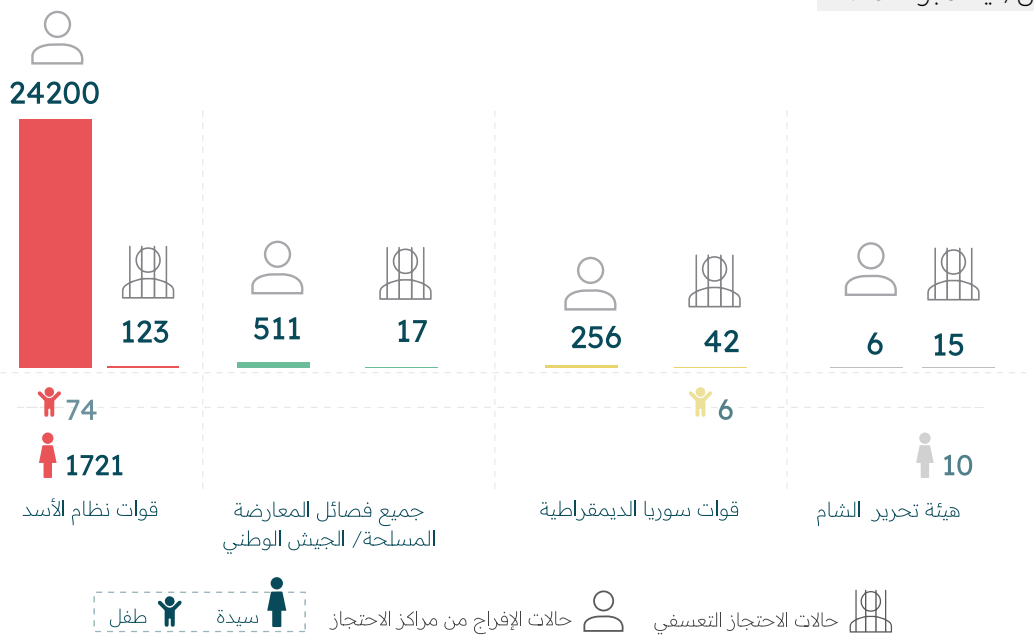

تُظهر المقارنة السابقة أنَّ حالات الإفراج تفوق حالات الاحتجاز التعسفي من مراكز الاحتجاز، وذلك بعد أن أطلقت إدارة العمليات العسكرية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عملية "ردع العدوان" التي أدت إلى استعادة السيطرة على المدن التي كانت تحت سيطرة نظام الأسد، والتي تزامن معها فتح السجون والفروع الأمنية بشكل مباشر، حيث أطلق سراح جميع المعتقلين، إضافة إلى إطلاق سراح المعتقلين في بعض مراكز الاحتجاز لدى قوات سوريا الديمقراطية، وفصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.

رابعاً: أبرز أنماط عمليات الاحتجاز التعسفي والإفراج لدى أطراف النزاع في سوريا في كانون الأول/ ديسمبر 2024 وعام 2024:

لم تتوقف أطراف النزاع عن ملاحقة المدنيين في مناطق سيطرتها خلال عام 2024، واحتجازهم تعسفياً على خلفيات متعددة، مما يثبت مجدداً حقيقة ما ذكرناه مرات عدة سابقاً، وهو أنّه لا يمكن لأي مواطن سوري أن يشعر بالأمان من الاعتقالات؛ لأنّها تتم دون أي ارتكاز للقانون أو قضاء مستقل، ومن أبرز خلفيات وسياقات عمليات الاحتجاز التي سجلناها لدى أطراف النزاع هي:

1-في عام 2024:

ألف: قوات نظام الأسد[1]:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

- رصدنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت لاجئين تم إعادتهم قسرياً من لبنان من قبل الأمن العام والجيش اللبناني إلى منطقة الحدود السورية اللبنانية، بعد استهدافهم عند دخولهم إلى سوريا من قبل قوات نظام الأسد وبشكل رئيس من قبل نقاط التفتيش التابعة لشعبة المخابرات العسكرية أو المجموعات العسكرية والمليشيات التابعة للفرقة الرابعة، واقتيد معظمهم إلى مراكز الاحتجاز الأمنية والعسكرية في محافظتي حمص ودمشق، إضافة إلى ذلك سجلنا عمليات اعتقال استهدفت العائدين من "اللاجئين والنازحين" أثناء محاولتهم الوصول إلى مناطق عودتهم الخاضعة لسيطرة قوات نظام الأسد، واستهدفت هذه الاعتقالات اللاجئين الذين عادوا عبر المعابر مع لبنان والأردن "معبر نصيب" جنوب محافظة درعا، ومطار دمشق الدولي في مدينة دمشق. كما رصدنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت لاجئين عادوا من لبنان، هرباً من الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت لبنان منذ 23 أيلول/سبتمبر 2024. وقد وقعت هذه الاعتقالات عند المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية بين لبنان وسوريا، حيث تم اقتياد معظم المعتقلين إلى مراكز الاحتجاز الأمنية والعسكرية في محافظات حمص ودمشق وحلب. معظمهم من أبناء محافظة إدلب، وذلك على خلفية التجنيد الإلزامي والاحتياطي ودخول البلاد بطرق غير رسمية، وقد أصدرنا في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2024 تقريراً مفصلاً حول هذه الاعتقالات.

---

1. نستخدم مصطلح نظام الأسد بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأنَّ طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنَّما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنّها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأنَّ الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننّا نعتقد أنّه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

منذ مطلع عام/ 2024 وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الانسان اعتقال ما لا يقل عن 208 من اللاجئين الذين عادوا أو أعيدوا قسرياً إلى مناطق سيطرة قوات نظام الأسد من بينهم 2 طفل و6 سيدات، توزعت على النحو التالي:

- **162 شخصاً،** من اللاجئين الذين أعيدوا قسرياً من لبنان من بينهم 2 طفل و5 سيدات.
- **20 شخصاً،** من العائدين "اللاجئين"، الذين عادوا عبر المعابر مع لبنان والأردن "معبر نصيب" جنوب محافظة درعا، ومطار دمشق الدولي في مدينة دمشق، إلى مناطق عودتهم الخاضعة لسيطرة قوات نظام الأسد.
- **26 شخصاً،** بينهم سيدة واحدة، ممن عادوا فراراً بعد تصعيد الأعمال العدائية بين إسرائيل ولبنان خلال الفترة من 23 أيلول/سبتمبر إلى نهاية عام 2024.

- سجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز موسَّعة قامت بها عناصر قوات نظام الأسد، استهدفت مدنيين في محافظات ريف دمشق ودمشق وحماة وحلب ودرعا، تحت ذريعة التخلف عن أداء الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية، تمت معظم هذه العمليات عبر مداهمات جماعية ونقاط التفتيش، وشملت أشخاصاً ممن قاموا بتسوية أوضاعهم الأمنية في المناطق التي أبرمت اتفاقات تسوية مع نظام الأسد. وقد اتضح أنَّ غالبية هذه الاعتقالات تهدف إلى ابتزاز عائلات المعتقلين مادياً من قِبل الأفرع الأمنية، التي تطالبهم بدفع مبالغ مالية لقاء الإفراج عن ذويهم، وجرت هذه الاعتقالات بشكل دوري وقد سجلنا حدوثها في معظم تقارير الاعتقال الشهرية الصادرة عن الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وقد بلغت حصيلة هذا النمط من الاعتقالات وفق توثيق الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 456 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاز في عام 2024، ممن أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في وقت سابق على يد قوات نظام الأسد.
- سجَّلنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت عدداً من المدنيين الذين عبَّروا عن مطالبهم وانتقدوا الأوضاع المعيشية المتدهورة في مناطق سيطرة قوات نظام الأسد، أو من أيدوا الحراك الشعبي في محافظة السويداء على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن بينهم طلاب جامعيون وأطباء وإعلاميون موالون لنظام بشار الأسد، ووجهت إليهم سلسلة تهم مرتبطة بقانون مكافحة الجريمة المعلوماتية، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي اللاذقية وطرطوس. سجلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال 34 شخصاً بينهم 3 سيدات على خلفية مكافحة الجريمة المعلوماتية في عام 2024.
- سجلنا عمليات اعتقال/احتجاز متعددة استهدفت مدنيين جرت بهدف الابتزاز المادي لأسر المعتقلين من قبل الأفرع الأمنية، بعضها استهدف مدنيين ممن يتلقون حوالات مادية خارجية بذريعة تعاملهم بالعملة بالأجنبية، وتركزت هذه الاعتقالات في عدة محافظات سورية أبرزها ريف دمشق ودمشق وحلب وحماة، وقد أخبرتنا العديد من عائلاتهم أنَّ عمليات الاعتقال كان هدفها الابتزاز والحصول على الأموال مقابل الإفراج عنهم، كما سجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت عدداً من السيدات والأطفال بهدف الضغط على أقرباء لهم لتسليم أنفسهم لها، وتركزت هذه الاعتقالات في مدينة دمشق.
- سجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت عدداً من المدنيين لم تستثنِ النساء والأطفال منهم أثناء محاولتهم العودة من المناطق الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام إلى أماكن إقامتهم الأصلية الواقعة تحت سيطرة قوات نظام الأسد، وتركزت هذه الاعتقالات عند نقاط التفتيش على مداخل مدينة دمشق، ثم سجلنا الإفراج عن معظمهم بعد عدة أيام من احتجازهم داخل الأفرع الأمنية في مدينة دمشق، كما سجَّلنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت عدداً من الأشخاص أثناء محاولتهم التوجه إلى الحدود السورية اللبنانية للعبور إلى لبنان بطرق غير رسمية وتركزت هذه الاعتقالات في محافظة حمص ودمشق.

- أخيراً، سجلنا عمليات اعتقال متفرقة على خلفيات متعددة ومتنوعة كالاتصالات، والتنقل بين مناطق سيطرة نظام الأسد والمناطق الخاضعة لسيطرة الأطراف الأخرى، ووجود صلات قربى مع النشطاء والمعارضين، وأثناء مراجعات مراكز الهجرة والجوازات في المحافظات الخاضعة لسيطرتها لاستخراج وثائق تتعلق بالسفر خارج البلاد، وعلى خلفية التجنيد، وبحقِّ مواطنين أثناء محاولتهم الدخول إلى منطقة الحجر الأسود في مدينة دمشق، وذلك لتفقد منازلهم التي نزحوا عنها في وقت سابق.

انتهك نظام الأسد من خلال قيامه بعمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري في عام 2024، قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الصادر في تاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بشأن طلب تحديد التدابير المؤقتة الذي قدمته كندا وهولندا في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة ضد نظام الأسد. ونص قرار المحكمة على اتخاذ الإجراءات المؤقتة بما فيها أن تقوم الجمهورية العربية السورية، وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، باتخاذ جميع التدابير لمنع أفعال التعذيب وغيرها من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة. وضمان أنّ مسؤوليها- فضلاً عن أي منظمات أو أفراد- قد يكونون تحت سيطرتها أو توجيهها أو تأثيرها، لا يرتكبون أياً من أفعال التعذيب، أو أي أفعال مهينة، أو قاسية، أو لا إنسانية. وأن تتخذ الجمهورية العربية السورية تدابير فعّالة لمنع تدمير وضمان الحفاظ على أية دلائل متعلقة بادعاءات وقوع أفعال تندرج ضمن نطاق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة. إذ تعتبر كامل عملية الاحتجاز الغير مشروع/ الاعتقال التعسفي لدى نظام الأسد حلقة متواصلة تتضمن أشكال عدة من التعذيب، بدءاً من عدم التزام قوات نظام الأسد بمحددات الاعتقال المنصوص عليها في الدستور والقوانين السورية[2] ، والتي تشبه إلى حد كبير عملية الاختطاف، وما يتزامن معها من استخدام للعنف المفرط، والضرب بمختلف أشكاله ودرجاته، والذي عادة ما يبدأ منذ اللحظة الأولى للاعتقال، ويبقى متواصلاً طوال مدة الاحتجاز عبر إخضاع المعتقل لظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية، وإحالته لمحاكم استثنائية أمنية تشابه ظروف محاكمتها عمليات التحقيق في الأفرع الأمنية.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

استمرت عمليات الرصد والمتابعة الخاصة بتسجيل عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز التابعة لقوات نظام الأسد في عام 2024، وقد سجلنا **24394 شخصاً تم الإفراج عنهم**، وتعددت أسباب وخلفيات عمليات إفراج المعتقلين/ المحتجزين وتوزعت على النحو التالي:

2. نشير لمحددات الاعتقال في القانون السوري ضمن التقارير الدورية الخاصة بعمليات الاعتقال والاحتجاز في سوريا

- على صعيد الإفراجات المرتبطة بقانون العفو رقم 7/ 2022، الصادر عن نظام الأسد في 30 نيسان/أبريل 2022، سجلنا إفراج نظام الأسد عن 13 شخصاً، وقد تم الإفراج عنهم من المجمع الحكومي في مدينة درعا. ونشير إلى أنّ سريان مفعول مرسوم العفو رقم 7/ 2022، لغاية تاريخ الإفراج عنهم كان مرتبط بانتهاء مدة الأحكام الخاصة بالمحتجزين الذين شملهم العفو بشكل جزئي.
- سجلنا إخلاء قوات نظام الأسد سبيل **36 شخصاً**، أفرج عنهم من مراكز الاحتجاز التابعة له في محافظة دمشق، وذلك بعد انتهاء حكمهم التعسفي، ولم يرتبط الإفراج عنهم بمراسيم العفو الصادرة خلال السنوات الماضية، وكانوا قد قضوا قرابة ثلاثة أعوام في مراكز الاحتجاز التابعة لنظام الأسد.
- سجلنا الإفراج عن **145 شخصاً** بينهم 15 طفلاً، و21 سيدة بعد مضي أيام قليلة على اعتقالهم، وذلك من دون أن يخضعوا لمحاكمات، وكان معظمهم من أبناء محافظات دمشق وحلب ودرعا، أمضى معظم المفرج عنهم مدة احتجازهم ضمن الأفرع الأمنية.
- سجلنا الإفراج عن قرابة **24200 شخص**، بعد أن أطلقت إدارة العمليات العسكرية في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 عملية ردع العدوان التي أدت إلى استعادة السيطرة على المدن التي كانت تحت سيطرة نظام الأسد والتي تزامن معها فتح السجون والفروع الأمنية بشكل مباشر، حيث أطلق سراح جميع المعتقلين. وقد أصدرنا بياناً استعرضنا فيه أنَّ بعد فتح مراكز الاحتجاز انكشف استمرار الكارثة الإنسانية، بوجود أكثر من **112,414 شخصاً** ما زالوا مختفين قسراً على يد نظام الأسد.

يشير تحليل البيانات إلى أنَّ الغالبية العظمى من الإفراجات عند نظام الأسد لم تكن نتيجة التزام قانوني، بل بسبب تغيرات ميدانية. وتسعى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان لتسليط الضوء على هذه الإفراجات وتوثيق تفاصيلها لضمان المساءلة والعدالة للضحايا.

باء: قوات سوريا الديمقراطية:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

- استمرت قوات سوريا الديمقراطية في عام 2024 في تنفيذ سياسات الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري على نحو متصاعد وموسع، وقد تزامنت معظم حملات الدهم والاعتقال التي قامت بها واتخذت طابعاً جماعياً بعمليات إطلاق الرصاص العشوائي والاعتداء بالضرب على المدنيين، إضافة إلى تكسير ونهب ومصادرة للمنازل.

- وتم تنفيذ هذه الحملات الجماعية ضد المدنيين والنشطاء والسياسيين والعاملين في المؤسسات التابعة لها بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش. شاركت قوات التحالف الدولي في بعض هذه العمليات، وسُجلت عمليات احتجاز استهدفت المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، ضمن حملات دهم واعتقال جماعية وعلى نقاط التفتيش، بسبب انتقادهم للأوضاع المعيشية والخدمية في المناطق التي تخضع لسيطرتها. تركزت هذه الاعتقالات في محافظات الحسكة ودير الزور والرقة. ورافقت هذه العمليات مصادرة مبالغ مالية وهواتف محمولة تعود ملكيتها للمحتجزين، كما رصدنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت مدنيين بتهمة التعامل مع الجيش الوطني، ورافق بعض عمليات الاعتقال/ الاحتجاز الاعتداء بالضرب الشديد على المدنيين بعد اعتقالهم.

- كما سجلنا عمليات احتجاز استهدفت عدداً من أعضاء الأحزاب الكردية على خلفية انتقادهم الفساد والأوضاع المعيشية في المناطق التي تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة.
- كما سجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت مدنيين أثناء مشاركتهم في التظاهرات الشعبية المناهضة لقوات سوريا الديمقراطية التي تنتقد المناهج التعليمية التي فرضتها في مناطق سيطرتها وتركزت هذه الاعتقالات في مدينة منبج في ريف محافظة حلب. كما رُصِدت حالات اعتقال استهدفت عدداً من السيدات بهدف الضغط على أزواجهن لتسليم أنفسهم لها، وتركزت هذه الاعتقالات في مدينة منبج في ريف محافظة حلب.
- كما سجلنا عمليات احتجاز استهدفت أشخاصا بذريعة مشاركتهم في المعارك الدائرة بينها وبين قوات العشائر العربية في محافظة دير الزور، وعمليات احتجاز أخرى استهدفت عدداً من المدنيين بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها، وتركزت هذه الاعتقالات في مدينة منبج وقراها في محافظة حلب. كما سجلنا استمرار قيام قوات سوريا الديمقراطية باختطاف أطفال بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها وتجنيدهم قسرياً، ومنعت عائلاتهم من التواصل معهم، ولم تصرح عن مصيرهم.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

سجلنا إفراج قوات سوريا الديمقراطية عن قرابة **698 شخصاً**، بينهم 13 طفلاً، من مراكز الاحتجاز التابعة لها في عام 2024 توزعت على النحو التالي:

- **أُفرج عن 172 شخصاً**، بينهم 13 طفلاً، من مراكز الاحتجاز التابعة لها، تراوحت مدة احتجازهم ما بين عدة أيام حتى ستة أعوام، وكان معظمهم من أبناء محافظات دير الزور وحلب والرقة.
- **أُفرج عن 279 شخصاً**، ضمن قانون العفو رقم /10/ لعام 2024، والذي أصدرته قوات سوريا الديمقراطية في 17 تموز/يوليو 2024، والذي يمنح العفو العام عن الجرائم المرتكبة من قبل السوريين قبل تاريخ 17 تموز/يوليو 2024، وقد تراوحت مدة احتجازهم ما بين ثلاثة أشهر حتى سبعة أعوام، وكان معظمهم من أبناء محافظات دير الزور والحسكة وحلب.
- أفرجت قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 عقب سقوط نظام الأسد عن جميع المحتجزين في سجن الكسرة غرب محافظة دير الزور، والذي يقدر عددهم قرابة **247 شخصاً**.

تاء: هيئة تحرير الشام:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

في عام 2024، وثقنا قيام هيئة تحرير الشام بتنفيذ عمليات احتجاز استهدفت نشطاء، عاملين في المنظمات الإنسانية، وجهاء محليين، ومحامين. استندت هذه العمليات في معظمها إلى اتهامات مرتبطة بانتقادات لسياسات الهيئة في مناطق سيطرتها. كما وجهت الهيئة للمحتجزين تهماً مختلفة، منها العمالة أو الارتباط بأطراف أخرى في النزاع.

تم تنفيذ بعض عمليات الاحتجاز عبر مداهمات منازل، مع تكسير أو تخريب محتوياتها، ومصادرة أجهزة إلكترونية، في حين جرت عمليات أخرى على نقاط تفتيش أو عبر الخطف من الطرقات.

كما سجلنا عمليات احتجاز تمت خلال حملات دهم جماعية أو على نقاط التفتيش التابعة للهيئة، وتركزت معظمها في محافظة إدلب. استهدفت هذه العمليات أشخاصاً شاركوا في مظاهرات مناهضة للهيئة التي تصاعدت حدتها خلال مطلع العام، وكذلك أفراداً يُعتقد بانتمائهم إلى حزب التحرير الإسلامي المتشدد.

بالإضافة إلى ذلك، شملت الاحتجازات نازحين مقيمين في منازل أو منشآت في ريف إدلب، بسبب رفضهم الانتقال إلى مخيمات مخصصة لهم. كما سجلنا عمليات استدعاء من قبل الجهاز القضائي التابع لحكومة الإنقاذ، شملت إعلاميين وعاملين في منظمات إنسانية، حيث جرى التحقيق معهم وتحذيرهم من مخالفة السياسات المطبقة من قبل هيئة تحرير الشام.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

سجلنا إفراج هيئة تحرير الشام عن **151 شخصاً**، بينهم 3 أطفال، من مراكز الاحتجاز التابعة لها في محافظة إدلب، تراوحت مدة احتجازهم ما بين عدة أيام حتى أربعة أعوام، دون توجيه تهم واضحة لهم.

ثاء: جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني[3]:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

نفذت جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني في عام 2024 عمليات احتجاز تعسفي وخطف موسعة لم تستثنِ النساء والأطفال، معظمها حدث بشكل جماعي، استهدفت بشكل أساسي القادمين من مناطق سيطرة نظام الأسد إلى مناطق سيطرتها بهدف زيارة أقربائهم أو الهجرة نحو تركيا بطريقة غير رسمية، بذريعة التحقق من خلفياتهم، وقد تم احتجازهم لفترات تتراوح بين أسابيع وأشهر عدة في ظروف احتجاز قاسية ودون توجيه أي تهم لهم أو إخضاعهم لمحاكمات.

ورصدنا حالات احتجاز استهدفت المدنيين وجرت على خلفية عرقية وتركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، ومن دون توجيه تهمٍ واضحة، وقامت بها فصائل متعددة بهدف الضغط على المدنيين وترهيبهم أو انتزاع ملكياتهم. كما سجلنا عمليات دهم واحتجاز موسعة شنَّتها

3. جميع فصائل المعارضة المسلحة التي نشأت منذ عام 2011 في أحياء ومناطق متعددة في سوريا، الكثير منها لم يعد موجوداً، كما أنَّ الكثير منها لم يتبع لقيادة مركزية. مع نهاية عام 2017 تأسس الجيش الوطني، وتجمعت تحته فصائل المعارضة المسلحة التي بقيت موجودة حتى تأسيسه.

عناصر في الجيش الوطني استهدفت مدنيين بذريعة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية.
كما سُجلت حالات اعتقال واحتجاز أخرى استهدفت المدنيين على خلفية قيامهم بتنظيم احتفالية عيد النيروز، وتركزت هذه الاعتقالات في قرية عطمان التابعة لمدينة عفرين، وسُجلت حالات اعتقال أخرى نفذتها عناصر تابعة للجيش الوطني، استهدفت المواطنين على خلفية مطالبتهم باستعادة منازلهم التي تمت مصادرتها من قبل عناصر تابعة لفرقة السلطان مراد. وأفرج عنهم بعد تعهدهم بعدم المطالبة بمنازلهم، وكانت هذه الاعتقالات مركزة في بعض القرى التابعة لمدينة عفرين في ريف محافظة حلب.

أخيراً سجلنا عمليات دهم واحتجاز استهدفت عدداً من المدنيين بعد عودتهم إلى منازلهم بعد نزوحهم عنها أثناء سيطرة الجيش الوطني على منطقة عفرين في عام 2018، وتركزت هذه الاعتقالات في عدد من القرى التابعة لمدينة عفرين.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

أفرجت فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني عن **667 شخصاً**، بينهم 5 أطفال و10 سيدات، من مراكز الاحتجاز التابعة لها، تراوحت مدة احتجازهم ما بين عدة أيام حتى عام ونصف، دون توجيه تهم واضحة لهم أو إخضاعهم لمحاكمات، وتم الإفراج عنهم بعد تعريض ذويهم لعمليات ابتزاز مادية مقابل الإفراج عنهم.

2-في كانون الأول/ديسمبر 2024:

ألف: قوات نظام الأسد:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

- سجلنا عمليات دهم واعتقال موسعة نفذتها قوات نظام الأسد، بعد أن أطلقت إدارة العمليات العسكرية عملية "ردع العدوان" في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، استهدفت مدنيين في معظم المحافظات السورية التي كانت تقع تحت سيطرتها، وذلك بهدف سوقهم إلى أداء الخدمة العسكرية الإلزامية والاحتياطية، وتوسعت هذه الاعتقالات لتشمل الطلاب الجامعيين وفئة الشباب تحت سن الـ 18 عاماً، مع تقدم عناصر إدارة العمليات العسكرية في السيطرة على مناطق واسعة من محافظتي حلب وإدلب. وتمت معظم هذه العمليات عبر مداهمات جماعية للمنازل والأحياء ونقاط التفتيش لاحقاً، تم الإفراج عن العديد منهم بعد سقوط النظام في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. لكن العشرات منهم أصبحوا مفقودين بعد أن تم زجهم في العمليات العسكرية.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

بعد أن أطلقت إدارة العمليات العسكرية في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عملية ردع العدوان التي أدت إلى استعادة السيطرة على المدن التي كانت تحت سيطرة نظام الأسد والتي تزامن فيها فتح السجون والفروع الأمنية بشكل مباشر، حيث أطلق سراح جميع المعتقلين، حيث قدرت الشَّبكة عدد المُفرج عنهم من جميع السجون ومراكز الاحتجاز بنحو **24200 شخص.**

باء: قوات سوريا الديمقراطية:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

- سجلنا استمرار قوات سوريا الديمقراطية في سياسة الاحتجاز التَّعسفي والإخفاء القسري، عبر حملات دهم واحتجاز جماعية استهدفت بها مدنيين؛ بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش، كما رصدنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت مدنيين بتهمة التعامل مع الجيش الوطني والمشاركة في عملية ردع العدوان التي أطلقت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كما سجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت عدداً من أعضاء الأحزاب الكردية وتركزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة، كما سجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز استهدفت عدداً من المدنيين بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها، وتركزت هذه الاعتقالات في المناطق الخاضعة لسيطرتها في محافظة حلب.

- كما سجلنا استمرار قيام قوات سوريا الديمقراطية باختطاف أطفال بهدف اقتيادهم إلى معسكرات التدريب والتجنيد التابعة لها وتجنيدهم قسرياً، ومنعت عائلاتهم من التواصل معهم، ولم تصرح عن مصيرهم.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

سجلنا إفراج قوات سوريا الديمقراطية عن **256 شخصاً**، من مراكز الاحتجاز التابعة لها، وتعددت أسباب وخلفيات عمليات إفراج المعتقلين/ المحتجزين وتوزعت على النحو التالي:

- سجلنا إفراج قوات سوريا الديمقراطية عن 9 أشخاص، من مراكز الاحتجاز التابعة لها، تراوحت مدة احتجازهم عدة أيام حتى ثلاثة أشهر، وكان معظمهم من أبناء محافظات دير الزور وحلب والرقة.

- سجلنا إفراج قوات سوريا الديمقراطية يوم الإثنين 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 عن جميع المحتجزين في سجن الكسرة غرب محافظة دير الزور والذي يقدر عددهم قرابة 247 شخصاً.

تاء: هيئة تحرير الشام:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

- قامت هيئة تحرير الشام بتنفيذ عمليات اعتقال واحتجاز استهدفت مدنيين، تمركزت في محافظتي إدلب وحلب. شملت هذه العمليات نشطاء إعلاميين على خلفية تغطيتهم الإعلامية لانطلاق عملية "ردع العدوان" دون الحصول على إذن مسبق من حكومة الإنقاذ.

- كما وثقنا عمليات اعتقال استهدفت عدداً من السيدات اللاتي نظمن مظاهرة في ساحة سعد الله الجابري وسط مدينة حلب، طالبت بالإفراج عن أزواجهن المحتجزين في مراكز الاحتجاز التابعة للهيئة. يُذكر أنَّ هؤلاء الأزواج تم احتجازهم في وقت سابق على خلفية اتهامات تتعلق بانتمائهم لحزب التحرير الإسلامي المتشدد.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

سجلنا إفراج هيئة تحرير الشام عن 6 أشخاص، من مراكز الاحتجاز التابعة لها في محافظة إدلب، تراوحت مدة احتجازهم ما بين عدة أيام حتى الشهر، دون توجيه تهم واضحة لهم.

ثاء: جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

واحد: عمليات الاحتجاز التعسفي:

- قامت فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني بعمليات اعتقال/ احتجاز تعسفي وخطف، معظمها حدثت بشكل جماعي، استهدفت قادمين من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ورصدنا حالات اعتقال/ احتجاز جرت على خلفية عرقية، وتركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي، ودون مشاركة جهاز الشرطة، وهو الجهة الإدارية المخوَّلة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، ومن دون توجيه تهمٍ واضحة، وسجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز شنَّتها عناصر في الجيش الوطني، استهدفت مدنيين بذريعة التعامل مع قوات سوريا الديمقراطية، وتركزت هذه الاعتقالات في عدد من القرى التابعة لمدينة عفرين في محافظة حلب، وسجلنا عمليات اعتقال/ احتجاز قامت بها عناصر الجيش الوطني، استهدفت عدداً من الأشخاص النازحين بعد عودتهم إلى منازلهم في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الجيش الوطني، وتركزت هذه الاعتقالات في مدينة عفرين.

اثنان: عمليات الإفراج من مراكز الاحتجاز:

سجلنا إفراج فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني عن قرابة **511 شخصاً**، من مراكز الاحتجاز التابعة لها، وتعددت أسباب وخلفيات عمليات إفراج المعتقلين/ المحتجزين وتوزعت على النحو التالي:

- سجلنا إفراج فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني عن 11 شخصاً، من مراكز الاحتجاز التابعة لها، تراوحت مدة احتجازهم عدة أيام، وكان معظمهم من أبناء محافظة حلب.

- سجلنا إفراج فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني يوم الأحد 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 عن جميع المحتجزين في سجن الراعي العسكري في مدينة الراعي غرب محافظة حلب والذي يقدر عددهم قرابة 500 شخص، ومعظمهم من مرتكبي الجرائم الجنائية ومتهمون بالانتماء لتنظيم داعش.

خامساً: رؤية وعمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في قضية المعتقلين والمختفين قسرياً محلياً ودولياً:

منذ اندلاع **الحراك الشعبي في سوريا في آذار/مارس 2011**، ركّزت **الشّبكة السورية لحقوق الإنسان** بشكل خاص على قضية **المعتقلين والمختفين قسرياً**، نظراً لما تحمله من **أبعاد إنسانية وحقوقية**. ولضمان التعامل الفعال مع هذه القضية الحساسة، أنشأت الشّبكة فريق عمل متخصص، يتمتع بقدرات **تقنية وقانونية**، يعمل على **توثيق وتسجيل الانتهاكات**، بدءاً من **بناء قاعدة بيانات** للمعتقلين والمختفين قسرياً، والتي يتم تحديثها وتطويرها باستمرار. هذه الجهود تُترجم إلى **تقارير دورية ومفصلة**، تهدف إلى **حماية حقوق الضحايا** وكشف **مرتكبي الانتهاكات**.

بما أنَّ قضية **المفقودين والمختفين قسرياً** تعتبر من أكثر القضايا **تعقيداً وخطورة** في المجتمع السوري، فقد واصلت الشّبكة جهودها بالتعاون مع مختلف المؤسسات **الدولية والأممية** لمكافحة هذه الظاهرة. تشمل هذه الشراكات تعاوناً مع **لجنة التحقيق الدولية المستقلة** الخاصة بسوريا، **الآلية الدولية المستقلة والمحايدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان**، إلى جانب **مؤسسة المفقودين المعنية بسوريا**. تُقدم الشّبكة **أدلة وتقارير دقيقة** حول حالات الاختفاء القسري، مما جعلها **مصدراً موثوقاً** للمعلومات في العديد من المنظمات الدولية.

النجاحات والإنجازات:

بفضل **التزام الشّبكة** بالمعايير الدولية وخبرتها الطويلة، أصبحت بياناتها أساسية في تقارير هيئات الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك **مشروع القرار A/C.3/78/L.43**، الذي صوتت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في **15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023**، والذي **أدان نظام الأسد** على استمرار انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي. أكدت هذه الوثيقة أنَّ عدد المعتقلين تعسفياً **فاق 135,000**، وأنَّ نظام الأسد يتحمل مسؤولية الاستخدام المنهجي **للاختفاء القسري**، وهو ما يُعتبر **جريمة ضد الإنسانية**.

كما استند الادعاء في محكمة العدل الدولية في لاهاي في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات، أو العقوبات القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة ضد نظام الأسد، على البيانات والأدلة التي قدمتها الشّبكة السورية لحقوق الإنسان. وتساهم الشّبكة السورية لحقوق الإنسان عبر شراكتها في العديد من الدعاوي التي رُفعت ضد المتورطين بارتكاب الانتهاكات في مراكز الاحتجاز ضمن نطاق الولاية القضائية العالمية في أوروبا، أو استناداً إلى قانون الحصانات السيادية الأجنبية في أمريكا، وغيرها من القضايا في مسار العدالة والمحاسبة.

توثيق الضحايا:

على مدى سنوات، وضعت الشَّبكة **إجراءات دقيقة** لتوثيق الضحايا في مراكز الاحتجاز، بالاستناد إلى **الخبرة المتراكمة** في متابعة حالات **الاختفاء القسري.** وتعمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري، حيث تتطلب العملية التواصل المستمر مع الضحايا وذويهم لبناء **ملفات شاملة** لكل حالة. تُرسل هذه الملفات إلى المقرر الخاص بالأمم المتحدة الذي يتابع بعض الحالات مع نظام الأسد. كما تقوم الشَّبكة بمراسلة **المقررين الخاصين** بالأمم المتحدة حول **التعذيب، مكافحة الإرهاب، والصحة النفسية**، لضمان متابعة هذه القضايا.

تسهيل التواصل مع العائلات:

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الشَّبكة استمارة إلكترونية عبر موقعها الرسمي، تُسهل على العائلات تقديم معلومات عن أحبائهم المختفين. تُرسل هذه الاستمارات تلقائياً إلى فريق الشَّبكة لمتابعتها. كما تسعى الشَّبكة إلى تسهيل التواصل مع **العائلات** عبر توفير **وسائل اتصال متعددة**، بما في ذلك الأرقام المخصصة، بالإضافة إلى **معرفات الشَّبكة الرسمية.** كما يعمل أعضاء فريق الشَّبكة المنتشرون في معظم المناطق السورية على **جمع المعلومات** وتقديم الدعم للعائلات.

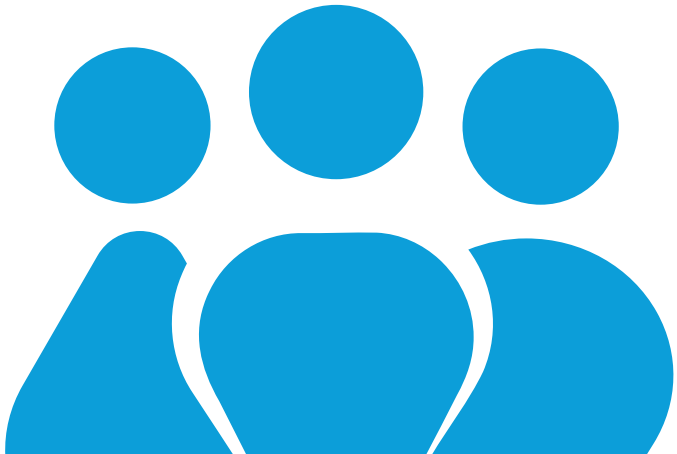

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- **قضية المعتقلين والمختفين قسراً** تُعد من أبرز القضايا الحقوقية التي **لم تشهد أي تقدم ملموس،** على الرغم من تضمينها في قرارات متعددة صادرة عن **مجلس الأمن الدولي** والجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن بين تلك القرارات، **خطة كوفي عنان** وبيان وقف الأعمال العدائية في شباط/فبراير 2016، والذي نص على ضرورة **الإفراج المبكر عن المعتقلين، خصوصاً النساء والأطفال**. كما أنَّ **قرار مجلس الأمن رقم 2254** الصادر في (كانون الأول/ديسمبر 2015) تضمن في بنده الـ 12 دعوة إلى **الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين**، إلا أنَّ هذا الملف لم يشهد أي تقدم في جميع المفاوضات الدولية المتعلقة بالنزاع السوري. **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** أيضاً لم تتمكن من زيارة جميع مراكز الاحتجاز بشكل دوري، وهو ما يُعتبر **انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.**

بعد التغيرات الأخيرة وسقوط نظام الأسد السابق، من الضروري أن تقوم السلطات الانتقالية بالعمل على معالجة هذه القضية بشكل عاجل وفعّال لضمان تحقيق العدالة والمحاسبة.

- استناداً إلى **التوثيقات الخاصة بالاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري** التي جمعتها **الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان،** فإنَّ نظام الأسد لم يوقف **عمليات التعذيب**، ولم يتخذ أي إجراءات تماشياً مع **قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.**

- ترى الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ نظام الأسد **لم يفِ بالتزاماته تجاه المعاهدات والاتفاقيات الدولية** التي صادق عليها، وخاصة **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.** إضافةً إلى **مخالفته للدستور السوري** نفسه، حيث استمر في **توقيف مئات الآلاف من المعتقلين** دون مذكرات اعتقال أو توجيه تُهم، وحُرموا من حقِّهم في توكيل محامٍ أو تلقي الزيارات العائلية. وتشير التقديرات إلى أنَّ **89.60 %** من المعتقلين **اختفوا قسرياً** دون أن تُبلَّغ عائلاتهم بمكان احتجازهم، وعندما تسأل العائلات عن أبنائهم، غالباً ما تنكر السلطات الأمنية وجودهم. في بعض الحالات، قد يتعرض من يسأل عن مصير أحبائه **لخطر الاعتقال.** إنَّ **ممارسة الاعتقالات التعسفية** على هذا النطاق الواسع تُعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، بما في ذلك **الحقّ في الحرية المنصوص عليه في المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**

- **هيئة تحرير الشام،** التي تسيطر على مساحات واسعة، فرضت سلطتها على السكان المحليين. ومع أنَّ لديها **كياناً سياسياً وهيكلية هرمية**، إلا أنَّها **ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان.** ومع ذلك، ارتكبت الهيئة **انتهاكات واسعة النطاق**، بما في ذلك **الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري.**

- قامت جميع فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني **بممارسات الاعتقال والتعذيب** بحقِّ بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

- **قوات سوريا الديمقراطية** ارتكبت العديد من **الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان،** بما في ذلك **التعذيب والاختفاء القسري،** رغم امتلاكها هيكلية سياسية، ما يجعلها أيضاً **ملزمة بتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان.**

التوصيات:

إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي:

1. إحالة الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية:

- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتورطين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- الضغط على الجهات الدولية، بما في ذلك الحكومة الروسية، لتسليم المسؤولين عن الجرائم، بمن فيهم بشار الأسد وعائلته، إلى المحاكم الدولية.

2. تجميد ومصادرة أموال النظام السابق:

- تجميد الأصول المالية للنظام السابق والمقربين منه، وتخصيصها لدعم جهود العدالة الانتقالية والمساعدات الإنسانية.

3. دعم قضية المفقودين والمصالحة الوطنية:

- تقديم الموارد اللازمة لتعزيز جهود اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP)، بما يشمل تدريب الكوادر المحلية واستخدام التقنيات المتقدمة لتحديد هوية المفقودين.
- دعم المبادرات التي تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين.

4. رفع العقوبات وتأثيرها الإنساني:

- مراجعة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا لضمان عدم تأثيرها السلبي على العمليات الإنسانية، مع استمرار فرض العقوبات التي تستهدف الجماعات المصنفة إرهابية.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- مواصلة متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا، مع التركيز على هذه القضية في جميع الاجتماعات السنوية الدورية.
- تعزيز التعاون مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة (COI):

- فتح تحقيقات شاملة في الحالات الواردة في هذا التقرير وفي التقارير السابقة، مع تسليط الضوء على قضايا الاختفاء القسري التي تمت تحت حكم نظام الأسد السابق، وكذلك متابعة حالة المختفين بعد سقوط النظام. الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مستعدة للتعاون وتقديم الأدلة والتفاصيل اللازمة.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد المتورطين في جرائم الحرب ونشر أسمائهم لفضحهم دولياً وإيقاف التعامل معهم سياسياً واقتصادياً.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة (IIIM):

- التحقيق في الحوادث المذكورة في هذا التقرير والتقارير السابقة. الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مستعدة لتقديم مزيد من الأدلة والمعلومات.
- جمع مزيد من الأدلة المتعلقة بالجرائم الموثقة في هذا التقرير، وتوفير تبادل الخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

- البدء الفوري بالضغط على جميع الأطراف للكشف عن سجلات المعتقلين وفق جدول زمني، مع التصريح الفوري بأماكن احتجازهم. يجب السماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- دعم المنظمات التي تعمل على توثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، مع دعم آليات المحاسبة، بالإضافة إلى دعم برامج إعادة تأهيل الضحايا.

إلى الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري لدى الأمم المتحدة:

- زيادة عدد العاملين في قضية المختفين قسرياً في مكتب المقرر الخاص المعني بحالات الاختفاء القسري في سوريا، نظراً لكثافة وحجم حالات الاختفاء.

إلى المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في سوريا:

- تحديد المسؤولية عن ضحايا الاختفاء القسري وتقديم الدعم والحماية اللازمة للضحايا وذويهم.
- مراجعة جميع الحالات الواردة في تقارير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، والاستعداد لتقديم التفاصيل والبيانات عند الحاجة.
- الطلب من السلطات الانتقالية الحالية البدء في العمل داخل سوريا والتعاون مع المؤسسة لضمان الشفافية والمحاسبة في قضايا الاختفاء القسري.

إلى النظام الروسي:

- تسليم بشار الأسد ومن هرب إلى روسيا من المتورطين في جرائم الحرب والانتهاكات ضد الإنسانية إلى السلطات الانتقالية في سوريا، لضمان محاسبتهم وفقاً للقوانين الدولية والمحلية وضمان تحقيق العدالة للضحايا.

إلى كافة أطراف النزاع والقوى المسيطرة:

- يجب وقف جميع عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري فوراً، والكشف عن مصير جميع المعتقلين، والسماح لذويهم بزيارتهم فوراً. كما يجب تسليم جثث المعتقلين الذين قُتلوا تحت التعذيب إلى ذويهم.
- الإفراج عن جميع المعتقلين دون شروط، وخاصةً أولئك الذين تم احتجازهم بسبب ممارستهم حقوقهم السياسية والمدنية، مع إطلاق سراح النساء والأطفال، وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى وكبار السن.
- السماح للمراقبين الدوليين المستقلين، مثل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بزيارة جميع مراكز الاحتجاز دون قيود، وتحسين ظروف الاحتجاز لتتماشى مع المعايير القانونية الدولية.
- تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري، وفق جدول زمني، على أن تكون الحكومة السورية مسؤولة بشكل رئيس عن هذا الأمر.
- نشر سجل شامل يتضمن بيانات المحتجزين، مع توضيح أسباب احتجازهم وأماكن الاحتجاز، والأحكام الصادرة بحقّهم.
- التوقف عن الاعتقال دون مذكرات قضائية، والإفراج عن المحتجزين الذين لم تُوجَّه إليهم تُهم قضائية، مع ضرورة عرض المحتجزين على المحاكم في غضون فترة زمنية قصيرة ومعقولة.

إلى الحكومة السورية الجديدة

1. التعاون مع الآليات الدولية:

- إصدار دعوات رسمية لآليات أممية ودولية مستقلة، بما يشمل:
  - الآلية الدولية المحايدة والمستقلة بشأن سوريا.
  - لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.
  - اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP).
  - الصليب الأحمر الدولي.
- تمكين هذه الجهات من الوصول دون عوائق إلى مراكز الاحتجاز ومسارح الجرائم.

2. حماية الأدلة ومواقع الجرائم:

- اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الأدلة، بما في ذلك توثيق مواقع المقابر الجماعية والسجون، ومنع العبث أو التعدي عليها.
- تسجيل المواقع المهمة ووضع علامات واضحة عليها لضمان استخدامها كأدلة قانونية مستقبلاً.

3. معالجة قضية المفقودين والاعتقال التعسفي:

- التعاون مع المؤسسات الدولية لتحديد مصير المفقودين، وتسهيل الوصول إلى مراكز الاحتجاز.
- الإفراج عن جميع المعتقلين المحتجزين بشكل غير قانوني، وتقديم الرعاية الصحية والنفسية لهم، وضمان لم شملهم بعائلاتهم.
- إنشاء نظام وطني لتتبع أوضاع المعتقلين والمفرج عنهم وإعادة تأهيلهم.

4. تعزيز العدالة والمساءلة:

- جمع الأدلة المرتبطة بالانتهاكات، بما في ذلك وثائق السجلات الرسمية ومواقع الجرائم.
- التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومنح المحكمة الولاية القضائية بأثر رجعي.
- تبني سياسات شاملة للعدالة الانتقالية، تشمل محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وتعويض الضحايا، وضمان الشفافية، والمصداقية.

5. إصلاح الحوكمة:

- بناء هيكلية شاملة للحوكمة تمثل جميع قطاعات المجتمع السوري، بما في ذلك النساء والأقليات ومنظمات المجتمع المدني.

6. منع المزيد من الانتهاكات:

- ضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية للجميع دون تمييز.
- إصلاح النظام القضائي وأجهزة الأمن بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

7. دعم المتضررين وإعادة التأهيل:

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لعائلات المفقودين وضحايا النزاع.
- تطوير برامج شاملة لإعادة تأهيل الناجين والمعتقلين المفرج عنهم.

شكر وتضامن

كل الشكر للضحايا وذويهم والشهود والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعَّال في التبليغ عن الانتهاكات الواردة في التَّقرير، وكل التضامن مع الضحايا المعتقلين والمختفين قسرياً وعائلاتهم.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org